مجلة الدراسات الاقتصادية –كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد السادس– العدد الثالث
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol 6 , No 3)
October 2023

الأزمات المترتبة عن تطبيق المحاصصة السياسية الطائفية في لبنان (1990 – 2023م)

د. حافظ محمد عبد الله التواتي[1] د. توفيق صالح علي الحفار[2]
[1]أستاذ مساعد – كلية الاقتصاد – جامعة بنغازي [2]أستاذ مشارك – الأكاديمية الليبية – بنغازي
tofek96@gmail.com

الملخّص

تطرقت الدراسة لموضوع الطائفية السياسية وما ترتب عنها من أزمات داخل الدولة اللبنانية، وذلك من خلال مطلبين؛ تناول الأول الجذور التاريخية للطائفية في لبنان وتقسيماتها الديمغرافية والسياسية، والمراحل التي مرت بها منذ الدولة العثمانية حتى تاريخ هذه الدراسة، كما تناول التركيبة السكانية وطبيعة النظام السياسي اللبناني والحياة الحزبية.

أما المطلب الثاني من الدراسة فقد تناول الأزمات التي ترتبت عن تطبيق النظام الطائفي في لبنان، كالأزمة الأمنية المتمثلة في انتشار جرائم الاغتيالات والانفلات الأمني وانتشار السلاح، والأزمة الاقتصادية والمالية المتمثلة في الفساد الاداري والمالي وانهيار قيمة العملة اللبنانية، وأزمة الهوية والمواطنة، وأزمة إصلاح النظام السياسي الطائفي، وأزمة التدخلات الأجنبية.

وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها: إن الوضع المأساوي الذي يشهده لبنان سببه اعتماد الطائفية كأساس لنظام الحكم في البلاد. .

الكلمات المفتاحية

المحاصصة الطائفية، الحرب الأهلية اللبنانية، الديمقراطية التوافقية، اتفاق الطائف، الأحزاب اللبنانية، الفساد، التدخل الأجنبي.

Abstract

The study dealt with the issue of political sectarianism and the resulting crises within the Lebanese state, through two requirements. The first dealt with the historical roots of sectarianism in Lebanon and its demographic and political divisions, and the stages it went through from the Ottoman Empire until the date of this study. It also dealt with the demographics and the nature of the Lebanese political system and party life.

As for the second requirement of the study, it dealt with the crises that resulted from the implementation of the sectarian system in Lebanon, such as the security crisis represented by the spread of assassination crimes, security chaos and the proliferation of weapons, and the economic and financial crisis represented by administrative and financial corruption and the collapse of the value of the Lebanese currency, the crisis of identity and citizenship, and the crisis of reforming the political system. sectarianism, and the crisis of foreign interventions.

The study concluded that the tragic situation that Lebanon is witnessing is caused by the adoption of sectarianism as the basis for the system of government in the country.

Keywords

Sectarian quotas, the Lebanese civil war, consensual democracy, Taif Accord, Lebanese parties, corruption, foreign interference.

المقدمة:

أصبحت الطائفية من أهم مكونات النظام السياسي في بعض الدول العربية، واستطاعت تصدر الحياة السياسية والاجتماعية العامة، حتى باتت تتدخل في تفاصيل الحياة اليومية للمواطن، وقد كثرت الدراسات – خلال السنوات الأخيرة – حول مسألة الطائفية، خصوصا في تلك الدول التي تعاني من سيطرة وهيمنة الطوائف على الحياة السياسية تحت شعار ما يسمى بـ "الديمقراطية التوافقية".

وتعد الجمهورية اللبنانية أنموذجا للدولة الطائفية التي تقوم على تقاسم السلطة بين الطوائف وفق نظام المحاصصة المنصوص عليه في الدستور اللبناني، في ظل ظهور الكثير من الأزمات الداخلية التي عصفت بأمن واستقرار هذا البلد.

عليه.. فإن هذه الدراسة ستحاول تشخيص الواقع الطائفي اللبناني وتحديد درجة ارتباطه بالأزمات المتتالية التي شهدها لبنان طيلة العقود والسنوات الماضية.

مشكلة الدراسة:

شهد لبنان خلال السنوات الأخيرة ضعفا في نظام الحكم، واستهدافا للاقتصاد والسلم الأهلي ووحدة اللبنانيين، فقد لوحظ ذلك من خلال ارتفاع مستويات العنف وتفشي الصراعات وتنافس الطوائف اللبنانية للسيطرة على الموارد الاقتصادية للبنان؛ ما أدى إلى انتشار الفساد ليشمل جميع مجالات الحياة؛ لتطفو على السطح الكثير من الأزمات، منها الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي يجعلنا نطرح تساؤل رئيس مفاده: هل هناك علاقة بين الأزمات المختلفة التي يتعرض لها لبنان وبين طبيعة نظامه السياسي الطائفي؟

ويتفرع عن هذا التساؤل مجموعة أسئلة تتمثل فيما يلي:

1/ ما أسباب تجذر الطائفية السياسية في لبنان؟

2/ ما أبرز الأزمات التي تعرض لها لبنان في ظل النظام الطائفي الحاكم؟

3/ هل نجحت الديمقراطية التوافقية (الطائفية) في توحيد الصف اللبناني وإنهاء الأزمات التي تعرض لها هذا البلد؟

4/ هل يحتاج لبنان إلى إصلاح النظام الطائفي أو إلغاءه؟

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في النقاط التالية:

1/ التطرق لموضوع الطائفية ودورها في صناعة الأزمات داخل الدولة اللبنانية.

2/ تقديم التوصيات العملية لأصحاب القرار السياسي والأمني حول أنجع السبل لمعالجة هذه الأزمة.

3/ تقديم نتائج وتوصيات لتكون رافدا للمكتبة الليبية والعربية وللباحثين وللمهتمين بهذا الموضوع.

4/ فتح المجال أمام إطلاق دراسات مستقبلية حول الأنظمة المشابهة للنظام الطائفي في لبنان، وحول الدول المحكومة بالديمقراطية التوافقية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

1/ التعرف على المراحل التاريخية التي رسخت النظام الطائفي في لبنان.

2/ تسليط الضوء على تجربة المحاصصة الطائفية في لبنان بعد الاستقلال.

3/ توضيح علاقة النظام السياسي الطائفي بالأزمات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية في لبنان.

مفاهيم الدراسة:

النظام الطائفي: هو نظام سياسي اجتماعي ديني، يرتكز على معاملة الفرد باعتباره جزءاً من فئة دينية أو عرقية تنوب عنه في مواقفه السياسية، لتشكل مع غيرها من الطوائف الجسم السياسي للدولة (الكيالي، 1979، ص745).

الديمقراطية التوافقية: هي الديمقراطية التي يتم اللجوء إليها لحكم البلاد في ظل عدم تجانس التركيبة الدينية أو الاجتماعية داخل الدولة الواحدة؛ حيث يتم التوافق بين الطوائف حول شكل الدولة ونظام الحكم، وتكون المحاصصة في توزيع المناصب أساسا لتسيير أمور البلاد.

الأزمة اللبنانية: يقصد بها ما يشهده لبنان من انسداد سياسي بسبب اختلاف الطوائف اللبنانية حول المناصب السيادية، ودخول لبنان في فراغ سياسي ترتب عليه آثارا وخيمة طالت مختلف المجالات.

مناهج ومداخل الدراسة:

اعتمدنا في هذه الدراسة على المناهج والمداخل التالية:

منهج دراسة الحالة: سيتم الاستعانة بهذا المنهج لتفحص تجربة النظام السياسي الطائفي في لبنان، وذلك عن طريق جمع المعلومات عن طبيعة الدولة اللبنانية وخصائصها، ومن ثم دراسة التركيبة السياسية والاجتماعية والدينية اللبنانية التي فرضت على الفرقاء اللبنانيون تطبيق النظام الطائفي لإنهاء الحرب الأهلية، وما ترتب عن تطبيق هذا النظام من أزمات أدت إلى تردي الوضع العام للدولة اللبنانية.

المدخل التاريخي: سيتم الاستعانة بالمدخل التاريخي للتعرف على الجذور التاريخية للطائفية في لبنان، وكيف تطور الأمر لتصبح الطائفية الأساس القانوني والسياسي لتقاسم السلطة بين الفرقاء اللبنانيون.

حدود الدراسة: تمتد حدود الدراسة من عام 1990 الذي تم فيه توقيع اتفاق الطائف بشأن وضع حد للحرب الأهلية من خلال تقاسم السلطة بين الطوائف اللبنانية، وصولا إلى عام 2023م الذي شهد تفاقم في الأزمات السياسية، والتي أبرزها شغور منصب الرئيس، وما ترتب عنه من آثار اقتصادية ومجتمعية عنيفة.

الدراسات السابقة:

1/ دراسة للباحث طارق حمو (2020)، بعنوان "الطائفية السياسية والتدخلات الإقليمية"، والتي تناول فيها تعريف الطائفية السياسية وأسباب ظهورها ودورها في زعزعة أمن الدول.

وقد توصل الباحث إلى نتيجة مفادها: إن دولة الطائفية السياسية وحكومة المحاصصة وتوزيع السلطة على أساس طائفي، لا على أساس المواطنة وتكافؤ الفرص، هي دولة منقسمة تتناحر قواها السياسية لا وفق برامج سياسية محددة، بل وفق نزاعات طائفية، وهذه الدولة المنقسمة المتصدعة تكون عرضة للأطماع الإقليمية والخارجية، وهي بضعفها وانقسامها، وتناحر أهلها وعدم اتفاقهم على ثوابت وطنية واضحة، وميلهم للمحاصصة والتقاسم، حتى وإن كان ذلك على حساب الوطن وسلامته، تتحول إلى دولة مكشوفة ورخوة، لتكون لقمة سائغة لدى بعض القوى الإقليمية، التي تكون أوضاعها الداخلية ملائمة للقيام بتدخل ما، لتعزيز موقفها إقليميا ودوليا، وقد ذكر الباحث العراق كنموذج للدولة المفككة والمنقسمة بين الطوائف، وكيف سمح ذلك لإيران بالتدخل في الشأن الداخلي للعراق، الأمر الذي تسبب في ضياع ثروات البلاد، كما زاد من نسبة الفساد نتيجة المحاصصة والتوافق بين الطوائف على توزيع المناصب السياسية.

2/ دراسة قدمها الباحث أسامة زايدي (2017)، تحت عنوان " الطائفية الدينية وأثرها على الاستقرار السياسي في الدولة ــ دراسة حالة لبنان" والتي تناول من خلالها تحديد مفهوم التعددية والطائفية الدينية وأنواعها في لبنان، وكيف أثر الاختلاف الديني واقحامه في الشأن السياسي على الاستقرار السياسي للبنان.

وقد توصل الباحث لنتيجة مفادها: إن المجتمعات التي لا تعرف ظاهرة التعدد سواء على المستوى العرقي أو الديني أو

اللغوي أو الطائفي، غالبا ما تكون أقرب إلى الاستقرار السياسي من تلك التي تعرف التعددية، والمعضلة – من وجهة نظره – ليست في التعددية الاجتماعية، وإنما في استراتيجيات النخب الحاكمة في التعامل مع هذه التعددية، فبعض النخب تتعامل مع الأقلية من منطق الاستيعاب بالقوة، والآخر يتعامل مع الأقلية من منطق المساواة والعدالة؛ فالنموذج الأول غالبا ما ينتج الولاءات غير الوطنية أو ما يسمى بالولاءات التحتية، والتي عادة ما ينتج عنها المطالبة بالاستقلال أو الحكم ذاتي، كما حدث في العراق والسودان، أما النموذج الثاني فيؤدي إلى تمتين اللحمة الوطنية، وإعلاء الهوية الوطنية على الهويات دون الوطنية.

3/ دراسة للباحث يوسف الصديق الإمام (2015)، بعنوان "أثر الطائفية على الاستقرار السياسي في لبنان 2005 – 2015"، التي تناول فيها الحرب الأهلية اللبنانية والبعد الطائفي في هذه الحرب، كما تناول الوضع اللبناني من اتفاق الطائف إلى الانسحاب السوري من لبنان عام 2005، وكذلك حاول توضيح طبيعة العلاقة بين الطوائف والنظام السياسي، وقد توصل إلى نتيجة مفادها: إن مفهوم الطائفية السياسية يعبر عن الإطار الديمقراطي الذي يتم فيه تمثيل مختلف الطوائف المكونة للمجتمع اللبناني على المستوى السياسي، وفي الوقت نفسه يحمل دلالة سلبية تتمثل في إشكالية استمرار التوافق المرتبط برضى كل الطوائف على النظام السياسي الحاكم، وما يترتب على ذلك من آثار على استقرار لبنان، وقد عزز هذا الأمر من ارتفاع مستوى الولاء الطائفي على حساب الولاء الوطني، وما ترتب عنه من تدني لشرعية النظام السياسي، ليصبح من الصعوبة بمكان تطبيق نظام الطائفية السياسية بصيغة توافقية ترضي جميع الأطراف اللبنانية، وتعمل على استقرار الدولة اللبنانية بحسب وجهة نظر الباحث.

4/ دراسة للباحثة حفيظة مكي (2015)، بعنوان "الحركات الطائفية في العالم العربي — دراسة حالة لبنان، والتي تناولت فيها التوزيع الطائفي العشوائي والمتنوع في العديد من الدول العربية كالعراق، وسوريا ولبنان والسودان، وتوصلت الباحثة إلى أن العالم العربي يتميز بالثراء الحضاري نتيجة لهذا التوزع، وفي الوقت نفسه وجدت أن هذا التنوع الطائفي والمذهبي أثر سلبا على الدول العربية، وأثار العديد من المشاكل والخلافات سواء الداخلية أو الإقليمية أو الدولية، و لم تستطع السلطات السياسية لهذه الدول العربية أن تستفيد من هذه الاختلافات التي تتميز بها مجتمعاتها، كما توصلت الباحثة إلى نتيجة مفادها أن لبنان عاشت وتعيش في ظل أوضاع صعبة ناجمة من التكوين الطائفي الذي يتكون منه النظام السياسي في لبنان؛ فالوضع السياسي في لبنان يتمحور حول المجتمع وليس الدولة، مما جعلها محورا أساسيا ضمن المخطط الإقليمي والدولي، وأدى ذلك الوضع إلى وقوعها في فخ الطائفية السياسية الذي انعكس بشكل واضح على النظام السياسي اللبناني وعلى الصراعات التي شهدتها الحكومات المتتالية.

تقسيم الدراسة:

تنقسم الدراسة إلى مطلبين:

المطلب الأول: جذور الطائفية في لبنان وتقسيماتها الديمغرافية والسياسية.

المطلب الثاني: الأزمات المترتبة عن تطبيق النظام الطائفي في لبنان.

المطلب الأول/ جذور الطائفية في لبنان وتقسيماتها الديمغرافية والسياسية

يضرب النظام السياسي اللبناني الطائفي بجذوره في مراحل تاريخية سابقة، فهو ليس حديث النشأة، حيث كان للقوى الأجنبية وتدخلها في شؤون المنطقة دور كبير في ذلك؛ وفي ذلك استطاعت الدولة العثمانية وفرنسا والقوى الدولية

الطائفية تحقيق مبتغاها، من خلال رسم الصورة الحالية للنظام ش يلي سنعرض لأبرز المراحل التي رسخت النظام الطائفي في لبنان، والتقسيم الديمغرافي للطوائف في لبنان، والتيارات والأحزاب السياسية الطائفية في لبنان، ثم سنختتم هذا المطلب بالحديث عن أبرز التحالفات والكتل الحزبية التي تتحكم في المشهد السياسي اللبناني.

أولاً: أبرز المراحل التي رسخت النظام الطائفي في لبنان:

1/ مرحلة الدولة العثمانية:

تكون الكيان السياسي اللبناني في إمارة جبال لبنان منذ نهاية القرن السادس عشر في ظل الحكم العثماني، حيث غلب على هذه الإمارة الطابع المسيحي، ولكن تحت إشراف السلطات العثمانية المسلمة التي كانت تقوم بجمع الضرائب للسلطة المركزية وتنظيم العلاقة بين الطوائف المختلفة في لبنان من خلال تنظيمهم حسب مذاهبهم الدينية، وليس حسب المكان الذين ينتمون إليه، وكان يهتم بكل ملة رؤساؤها الروحانيون الذين يفصلون في القضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية (فتوني، 2013).

وعلى الرغم من أن الطوائف كانت ترى في هذا النظام شيئا من الحرية والاستقلالية؛ فإن الدول الأوروبية استغلته للتدخل في شؤون لبنان، من أجل تعميق الصراعات الطائفية المحلية وترويج ثقافة الانفصال والتأثير على التوازنات الاجتماعية، كما ساهم هذا النظام في إبراز التميز الطائفي، ليس بين المسلمين والمسيحيين فقط، بل أيضاً بين الطوائف الإسلامية نفسها، حتى أصبح هذا النظام عائقاً في طريق تمازج أبناء الطوائف اللبنانية المختلفة، من خلال اعتبار الدولة العثمانية في نظر الطوائف الأخرى على أنها دولة المسلمين السنة فقط (فتوني، 2013)، ثم جاءت أحداث 14 سبتمبر 1841م، بين الدروز والمراونة والتي كانت الشرارة الأولى ونقطة البداية للمشاريع الطائفية في المنطقة، وهي نتيجة لصراع القوى الدولية للسيطرة على جبل لبنان، ففرنسا كانت تريد حكما مارونيا يكون امتدادا لنفوذها، وبريطانيا كانت تعتبر لبنان بوابة عبور إلى فلسطين، أما الدولة العثمانية فكانت في مرحلة الضعف فهي لا تملك أي قرار سياسي فاعل، بالتالي كانت القوي الأوروبية تضغط على الدولة العثمانية التي كانت أسيرة شعارات أطلقها الدبلوماسيون الأوروبيون من خلال الدعوة إلى إعطاء المسيحيين حقوقهم في كافة أرجاء السلطنة العثمانية (الخازن، 1983، ص68).

سعت الدولة العثمانية في مراحلها الأخيرة إلى تنظيم العلاقة بين الطوائف المختلفة في لبنان، وحاولت منع الدول الأوروبية من استغلال الطوائف للتدخل في شؤونها، إلا أنها كانت أضعف من أن تقاوم الضغوط الأوروبية المستمرة، من هنا تم فرض نظام القائمتين الذي قسم جبل لبنان إلى منطقتين (مسلمة ومسيحية) ولكل منهما مجلس يمثل الطوائف الخمس، السنة والمراونة والدروز والروم الأرثوذكس والروم الكاثوليك، واقتصر تمثيل الشيعة في المجلس على المستشار لعدم اعتراف العثمانيين بأنظمة شرعية خاصة بهم (الخازن، 1983).

وقد أدى نظام القائمتين الذي يقوم على تقسيم المناصب على الطوائف، إلى تعقيد الموقف وتفجير الصراعات فيما بينها، ومن نتائجه أيضا الصدامات التي حصلت عام 1845م، والتي رسخت دور الطوائف الرئيسية في الحياة السياسية في جبل لبنان (فتوني، 2013، ص27).

كما استغلت فرنسا نظام القائمتين لتمارس الضغط على العثمانيين، بإقامة نظام المتصرفية عام 1861م، والذي قسم جبل لبنان تقسيم طائفي وأعطى الطائفة المسيحية دور أكبر في الوظائف الإدارية على حساب بقية الطوائف الأخرى، وقد ساهم هذا النظام في ظهور مشاريع وأفكار طائفية، حتى وصل الأمر إلى طرح فكرة إنشاء كيان خاص بالمسيحيين

يجمع نصارى الشرق في إقليم واحد، وبالتالي يمكن القول إن نظام المتصرفية رسخ الطائفية حتى أصبحت أساساً في الحكم، واستمر هذا النظام حتى نهاية السيطرة العثمانية 1920م، حيث تم إلغاءها بعد سيطرت فرنسا على لبنان، بعدها بدأت مرحلة جديدة من تاريخ الطائفية في لبنان(فتوني، 2013).

2/ مرحلة الانتداب الفرنسي للبنان:

إن دور فرنسا في لبنان كان امتداد لدورها قبل سقوط الدولة العثمانية، حيث كانت تنظر إلى الطوائف باعتبارها وسيلة لتحقيق أهدافها في المنطقة بشكل عام، وظهر ذلك واضحاً بعد أن تم الكشف عن اتفاقية (سايكس – بيكو لعام 1916م)، التي جعلت لبنان من ضمن حصة فرنسا من تلك الاتفاقية، وعندما سيطرت فرنسا على المنطقة، عملت على توسيع حدود جبل لبنان، حيث حولته إلى دولة لبنان الكبير عام 1920م.

وفي هذا الاطار تم تقسيم لبنان إلى أربع متصرفات أو مجالس وفقاً للنظام الطائفي، مع ملاحظة أن التمثيل في هذه المجالس لم يكون متساوياً بين كل الطوائف، بل كرس هيمنة طائفة معينة على بقية الطوائف الأخرى ، رغم أن أساس قاعدة هذا التقسيم هي المشاركة في الحكم والإدارة ، وهي قاعدة تدعمها النصوص الدستورية في عهد الانتداب، لكن سيطرة فرنسا على الحياة السياسية والاقتصادية وتدخلها في الحياة العامة دفعها إلى إيقاظ النعرة الطائفية، من خلال استمالة طائفة دون سواها، باحتضان الطائفة المارونية على حساب بقية الطوائف الأخرى، وذلك لحمايتها عبر الوظائف والمقاعد النيابية، وضرب الزعامات اللبنانية والتمييز بين الفئات اللبنانية على أساس طائفي، خصوصاً في الإدارات الرسمية من خلال ترسيخ الفرقة والتباعد بين أفراد الشعب اللبناني، كما تم استقدام لاجئين مسيحيين من الأرمن والسريان والأشوريين بأعداد كبيرة وإسكانهم في بيروت وبعلبك لاستخدامهم في دوائر البوليس والجمارك والاستخبارات (فارس، 1979).

من جهة أخرى حاربت فرنسا دعاة الوحدة والوطنية، وسنت قوانين تكرس الانشقاق الطائفي، من خلال الاتجاه للتعددية عبر دعم زعماء الطوائف اللبنانية، وتشجيعهم على تغليب المصلحة الطائفية على مصلحة الوطن، كما تم استخدام المعاهد الدينية والمدارس التربوية في تكريس الطائفية على مختلف الأصعدة (الصلح، 1974).

كل ذلك ساهم بشكل واضح في تأسيس الدولة اللبنانية الطائفية الحديثة التي ورثت جملة من الأزمات، أبرزها نظام المحاصصة والتعددية والنسب، والتي كانت من ضمن أهم الأسباب التي فجرت الحرب الأهلية سنة 1975م، وهذا ما جعل لبنان في كل حكوماته المتعاقبة عاجزا على أن يجري أي إحصاء سكاني عام رسمي منذ 1932م، سواء على مستوى الطوائف نسبة لعدد السكان، أو بشكل عام، والسبب الرئيس هو الخوف من أن يؤدي ذلك الى أزمة بين الطوائف، من خلال فقد بعض الطوائف للمكاسب التي حصلت عليها سابقاً وفقاً لنفس العامل، وهو نسبة الطائفة في مقابل الطوائف الأخرى من عدد السكان، ولأن موازين القوى بين الطوائف عرضة لتغيرات ديموغرافية.

3/ مرحلة الميثاق الوطني العرفي 1943م:

الميثاق الوطني هو الاتفاق غير المكتوب التي نظم أسس الحكم في لبنان عام 1943 م، وهو عبارة عن تفاهم فوقي بين شخصيتين سياسيتين يمثلان أكبر طائفتين في ذلك الوقت، هما بشارة الخوري ورياض الصلح، ومن أهم مميزاته أنه أعطى فرصة زمنية، استقر فيها الوضع السياسي والأمني في البلاد، إلا أنه لم يقض على النظام الطائفي بل طبقه على أن يكون ذلك مؤقتاً، ولكنه استمر في جوهره يحكم لبنان إلى الآن.

لقد أدى هذا الميثاق إلى تقسيم لبنان إلى مجموعات، وأصبح الولاء للقيادتين في الدوائر الحكومية ضرورة، كما تم تقاسم السلطة حسب نتيجة الإحصاء السكاني لعام 1932م، ومع صدور قانون الانتخابات سنة 1960م تم تحديد عدد النواب على الشكل التالي:

30 للموارنة، 20 للسنة، 19 للشيعة، 11 الأرثوذكس، 6 الدروز، 4 للأرمن الأرثوذكس، 1 الأرمن الكاثوليك، 2 للأقليات الأخرى، على أن توزع وظائف الدولة مناصفة، بحيث تكون رئاسة الجمهورية وقيادة الجيش للموارنة، ورئاسة مجلس الوزراء للسنة، ومجلس النواب للشيعة، وللدروز وزارة الدفاع ووزارة الخارجية، وهكذا بقية المراكز كلها موزعة توزيعاً طائفياً حسب الانتماء الطائفي (المقداد، 1999).

إن صيغة اتفاق 1943م المعبر عنها الميثاق الوطني، كان يعتبر اتفاق على توزيع الغنائم بين أهل الحكم والسياسة، وبالتالي يمكن القول إن بناء النظام الطائفي الذي أقيم أساسه في العهد العثماني والانتداب الفرنسي، اكتمل وجوده المؤسسي في دولة الاستقلال 1943م، حتى أصبح لهذه الطوائف كيانات سياسية، واستقلالها الذاتي المحكوم بأنظمتها الطائفية الخاصة (عامل، 2019).

4/ مرحلة الحرب الأهلية 1975م:

الحرب الأهلية في لبنان هي حرب طائفية كان لها تأثير على الحياة السياسية، وعلى الذاكرة الشعبية في لبنان، كونها أنتجت واقعاً ظل حاضراً في الحياة السياسية في لبنان.

حيث لعبت التركيبة الطائفية في لبنان دوراً كبيراً في تفجير هذه الحرب وتطورها، ولعل السبب الجوهري للحرب لم يكن طارئاً، بل تشكل بفعل ما كرسه ميثاق 1943م من تقاسم السلطة والمراكز الأساسية فيها، من خلال حصول امتيازات لفريق طائفي دون أخر وعلى حسابه، ولمناطق طائفية دون غيرها، وهذا كله رسخ الشكل الطائفي للصراع السياسي (فتوني، 2013).

شهدت الحرب الأهلية اصطفاف الطوائف حول ديانتها حتى أصبحت الحرب مسيحية – إسلامية، وأحياناً تتحول إلى صراع مسلح حتى داخل الطائفة نفسها، نتيجة تغير المواقف السياسية من قبل رموز الطوائف، وأصبح القتل على الهوية هي العلامة البارزة، ثم تحولت إلى حرب لقوى إقليمية ودولية، جلبها الصراع الطائفي إلى لبنان، وعلى رأس هذه القوى الكيان الصهيوني الذي اجتاح لبنان سنة 1982م، وما نتج عن ذلك من مجازر وتدمير، حتى أصبح هذا الكيان طرف في هذا الصراع الطائفي من خلال تحالفه ودعمه لبعض القوى الطائفية في صراعها مع الطوائف الأخرى، ولعل أهم نتائج الحرب تمثلت فيما يلي (خير الله، 2020):

أ/ إن إحدى أهم الظواهر التي أنتجتها الحرب الأهلية كان تنامي التعصب الطائفي.

ب/ شهدت معظم المناطق والطوائف تغيرات سكانية مهمة، من خلال النزوح الداخلي لبعض الطوائف والهجرة الخارجية نتيجة الصدامات الدموية.

ج/ لقد كشفت الحرب الأهلية أن الأزمة في لبنان أعمق من كونها أزمة علاقات بين القوى السياسية الطائفية، إنها أزمة مجتمع لم يستطع أن يطور عبر تاريخه عوامل التشارك الاجتماعي.

د/ ظل شبح الحرب يعرقل أي محاولة لتغيير النظام الطائفي أو إصلاحه، وكان ينظر لأية مطالبة بالتغيير بأنها ستجر البلاد إلى حرب أهلية أو تقسيم جغرافي وسياسي واجتماعي.

ه/ أكدت الحرب على حقيقة ارتباط الطوائف بالقوى الإقليمية والدولية، وأن الطوائف تكون مع أي

طرف يحقق مصالحها، حتى لو كان ذلك حساب الأمن القومي اللبناني.

5/ مرحلة اتفاق الطائف 1990م:

شهدت لبنان حربا أهلية استمرت 15 سنة قتل فيها مئات الآلاف، واجتاحت القوات الإسرائيلية لبنان، ولم تتوقف الحرب إلا بعد توقيع اتفاق الطائف في السعودية سنة 1989م، لكنه هذا الاتفاق لم يوقف أسباب الحرب بسبب المبادئ التي نص عليها وهي: (وثيقة الوفاق الوطني، 1989)

أ/ إقامة توازن جديد بين طوائف لبنان ونظامه السياسي وبين تنوع البنية السياسية والاجتماعية.

ب/ نقل السلطة التنفيذية من رئاسة الجمهورية إلى مجلس الوزراء كهيئة جماعية.

ج/ إنشاء مجلس للشيوخ على أساس طائفي، ليضمن دور الجماعات الدينية عبر منحها سلطة الرقابة على الشؤون الوطنية.

ولتحقيق تلك المبادئ تم تعديل الدستور اللبناني ليتم تقليص سلطات رئيس الجمهورية، ونقل الصلاحيات التنفيذية إلى مجلس الوزراء، وذلك من أجل خلق التوازن الطائفي في السلطة، إضافة إلى زيادة أعضاء مجلس النواب من 108 إلى 128 نائبا، بحيث تكون مناصفة بين المسيحيين والمسلمين، وفقاً الآتي (وثيقة الوفاق الوطني، 1989):

أ. توزع المقاعد بين المسيحيين والمسلمين بالتساوي.

ب- توزع المقاعد نسبياً بين طوائف كل الفئتين.

ج- توزع المقاعد نسبياً بين المناطق.

وبالتالي يمكننا القول إن كل ما فعله اتفاق الطائف بشأن الطائفية هو تعديل النظام القديم لسنة (1943م)، بنظام اتفاق يسمو على الدستور اللبناني، الذي نص على أن لبنان بلد جمهوري ديمقراطي برلماني، الأمر الذي اصطدم بالبيئة الطائفية للنظام السياسي الذي اقره اتفاق الطائف، والتي جعلت اتخاذ أي قرارات كبرى دون توافق جميع الفُرقاء السياسيين الموزعين على أساس طائفي أمر شبه مستحيل (بيضون، 2008).

هذه أهم المواضيع التي تناولها اتفاق الطائف، والذي يرى فيه البعض أنه نقلة نوعية في تاريخ لبنان، وخطوة مهمة في تنظيم العلاقات بين الطوائف، والبعض الأخر يرى أنه لم يأت بحل نهائي للأزمة الطائفية في البلاد، بل هو عبارة عن تسوية سياسية بين أطراف الصراع، وتكريس دستوري للوضع الطائفي في لبنان، كما أنه لم يحظ بالتأييد الكامل من كل فئات الشعب، ولم يرضِ طموحاتهم نحو التغيير (المجذوب، 2002).

الجدير بالذكر أنه منذ مرحلة الانتداب الفرنسي سنة 1932م، لم يجرِ في لبنان أي انتخاب رسمي، خشية من انهيار قاعدة توازنات السلطة بين الطوائف.

ثانيا/ التقسيم الديمغرافي للطوائف في لبنان:

هناك ثلاثة مستويات من الطوائف في لبنان تختلف من حيث تأثيرها ونفوذها على المشهد السياسي وموقعها في السلطة، المستوى الأول: الطائفة المارونية والسنية والشيعية وهي تسيطر على مفاصل الدولة الرئيسية، المستوى الثاني: طائفة الروم الأرثوذكس والروم الكاثوليك والطائفة الدرزية وهي اقل سيطرة، المستوى الثالث: هناك حوالي عشرة طوائف صغيرة اثنية مرتبطة ببعضها، مثل الأرمن والكلدان وغيرها (عامل، 2019).

وهذا ما جعل لبنان من أكثر دول العالم تنوعاً، حيث يعيش في لبنان نحو 18طائفة معترف بها قانونا، ويقدر عدد سكانه بحسب إحصاء غير رسمي أجري سنة 2018م بحوالي 5.5 مليون نسمة(الدولية للمعلومات، 2023)، وعند النظر في المكونات الطائفية في لبنان نجدها كما يلي (قاطرجي،2019):

1/ الطوائف المسلمة:

أ/ السنة: يشكل السنة حوالي 31.3٪ من سكان لبنان، ويعيشون في عدة مناطق أهمها: طرابلس صيدا، غرب بيروت، وعكار.

ب/ الشيعة: يشكل تعدادهم حوالي 31.6٪ من سكان لبنان، ويتوزعون في عدة مناطق أهمها بيروت وضاحيتها الجنوبية، سهل البقاع، بعلبك، والجنوب.

ج/ الدروز: هم فئة منشقة عن الطائفة الشيعية عام 1021م، وهي تنسب إلى مؤسسها محمد بن إسماعيل الدرزي، ويبلغ عدد الدروز في لبنان حوالي230 ألف نسمة، متواجدون في مناطق مثل الشوف وعالية وحاصبيا، حيث كان لهم تأثير كبير على السياسة اللبنانية نتيجة مشاركتهم في كافة الأحداث التي مرت على لبنان.

2/ الطوائف المسيحية:

ويبلغ عدد الطوائف المسيحية في لبنان حوالي 13 طائفة منها ما يلي:

أ/ الموارنة: هي طائفة مسيحية عربية تابعة لكنيسة روما الكاثوليكية منذ القرن الثامن عشر، وكانت تشكل هذه الطائفة في التسعينيات الأغلبية بحوالي 45 ٪ من سكان لبنان، لكن نتيجة الهجرة تناقص عدد هذه الطائفة حتى أصبحت تشكل 20٪ من الشعب اللبناني، وهذه الطائفة تسيطر على الكثير من مفاصل الدولة، كما أنها تحظى برعاية فرنسية عند أي حدث طائفي يشهده لبنان، وتعيش هذه الطائفة في بيروت وطرابلس والبترون وزحلة وصور وزغرتا وجبيل والشوف.

ب/ الروم الأرثوذكس: يبلغ عددهم حوالي 7٪ من الشعب اللبناني، ويعيشون في العديد من المناطق مثل منطقة الأشرفية في العاصمة بيروت، وطرابلس وصور والنبطي والكورة (الدولية للمعلومات، 2019).

ثالثا/ التيارات والأحزاب السياسية الطائفية في لبنان:

يوجد في لبنان أكثر من أربعين حزب سياسي طائفي بحسب الاختلاف الأيديولوجي السياسي، منها الاشتراكي والقومي والماركسي والليبرالي وغيرها، إلا أنها جميعا تقع أسيرة الطائفية ومشروعها، وبالتالي فإن أغلب شعاراتها موجهة للمجتمعين الإقليمي والدولي فقط.

وفي إطار صراعها على السلطة مع الأحزاب المنافسة لها، تسعى الأحزاب إلى كسب تأييد أفراد الطائفة التي تتبعها، وكأنها دولة داخل دولة، ومن ناحية أخرى يمكن أن تلتقي هذه التيارات والأحزاب المختلفة في تحالفات وكتل، بغض النظر عن نوعية الطائفة التي تنتمي إليها، وذلك وفق اللعبة السياسية والدور الإقليمي.

إن الدور الذي تلعبه الأحزاب اللبنانية لا يعد مؤثرا قياسا بدور الأحزاب في الأنظمة الديمقراطية، فهي عبارة عن قوائم مرشحين تقف خلفهم شخصيات بارزة من ملوك الطوائف وزعماء العشائر، وعلى الرغم من أن كل حزب سياسي تسيطر عليه قوة طائفية دينية، نجده يدعي أنه يرفض الطائفية، ويرفع شعارات تتجاوزها.

وفي هذا الإطار، يمكن الإشارة إلى أهم الأحزاب السياسية اللبنانية وفق انتمائها لكل طائفة على النحو التالي:

1/ أحزاب الطوائف المسلمة:

أ/ الأحزاب السنية: أبرزها تيار المستقبل الذي تأسس في عام 2007م الذي يقوده سعد الحريري، من أهدافه التأكيد على ما جاء به اتفاق الطائف وأيضاً على الهوية العربية، والمطالبة بإلغاء الطائفية (موقع تيار المستقبل، 2021). بالإضافة إلى تيار المستقبل توجد الجماعة الإسلامية في لبنان وجبهة العمل الإسلامي وجمعية المشاريع الخيرية الإسلامية، وحزب الاتحاد، وحزب الحوار الوطني، وحزب التحرير العربي، وحزب النجادة، وحركة التوحيد الإسلامي، والمؤتمر الشعبي

اللبناني، وحركة لبنان العربي، وحزب التحرير (غريب، 2022).

ب/ الأحزاب الشيعية: ويعد أبرزها حزب الله الذي تأسس سنة 1982م، ودخل معترك السياسة سنة 1985م، وقد انبثق هذا الحزب من حركة أمل الشيعية التي ارتكبت بعض التصرفات أدت إلى تناقص شعبيتها في الطائفة الشيعية، وقد لعب حزب الله دوراً خطيراً على الساحة اللبنانية والإقليمية من خلال الشعارات التي رفعها والمواقف التي اتخذها، إضافة إلى تحالفه مع بعض القوى الإقليمية مثل إيران وسوريا، والذي اقلق بدوره بعض الدول والقوى الإقليمية الأخرى مثل السعودية وإسرائيل وغيرها من الدول التي لها علاقة ممتازة ببعض الأطراف اللبنانية (الصادق، 2007).

وكانت حركة أمل تمثل الطائفة الشيعية قبل انشقاق حزب الله عنها بعشرة مقاعد في مجلس النواب، وتأسست الحركة سنة 1975م على يد الإمام موسى الصدر، وكانت تمثل الجناح العسكري للطائفة الشيعية، وقد شهدت الحركة صراع مع حزب الله، على قيادة الطائفة الشيعية وتمثيلها، الأمر الذي انتهى إلى تقاسم حصة الطائفة الشيعية من المناصب السياسية بينهما.

ج/ أحزاب الطائفة الدرزية: ويعد أبرزها الحزب التقدمي الاشتراكي، ويملك ستة مقاعد في البرلمان، وهو تنظيم سياسي لبناني تقدمي أسسه كمال جنبلاط سنة 1949م، يتبنى الحزب العلمانية وبعض الأفكار الاشتراكية الفرنسية بالإضافة إلى تبني الأعراف والتقاليد الدرزية (المقداد، 1999).

2/ الأحزاب المسيحية:

أ/ حزب القوات اللبنانية: هو حزب سياسي وميليشيا عسكرية، أسسه بشير الجميل عام 1976م، ويعتبر من أهم الأطراف في الحرب اللبنانية، وبعد اتفاق الطائف سلم أسلحته، وأصبح حزب سياسي يرأسه سمير جعجع يملك خمس مقاعد في البرلمان اللبناني (وزارة الاعلام اللبنانية، 2013).

ب/ حزب الكتائب اللبنانية: تأسس حزب الكتائب عندما كان لبنان تحت الانتداب الفرنسي سنة 1936م على يد بيار الجميل وشارل الحلو، واعترفت الحكومة اللبنانية به كمنظمة قانونية سنة 1943م، حيث أصبح الحزب المدافع عن سيطرة الطائفة المارونية ضد أي تدخل أو مطالبة بالمساواة أو إصلاح للنظام اللبناني، خصوصا من المسلمين، لأن ذلك سوف يفقده الكثير من المكتسبات التي تحصل عليها في مواقع السلطة (الجبوري، 2012).

وقد عارض الحزب بقوة التيارات القومية التي كانت تدعو إلى الوحدة، خصوصا الوحدة مع سوريا، وينادي بالقومية اللبنانية ويعمل على إبرازها، حيث يملك ثلاثة مقاعد في مجلس النواب، وتعتبر حصته قليلة مقارنة بتاريخ الحزب ودوره في الحياة السياسية اللبنانية، مما يعكس عمق الأزمة التي تعانيها الطائفة المارونية، وتسيطر على الحزب عائلة الجميل.

هذه هي أهم الأحزاب على الساحة اللبنانية، مع وجود أحزاب من بعض الطوائف الصغيرة التي غالباً ما تكون طرف في تكتلات كبيرة مثل الأحزاب الأرمينية، والأحزاب اليسارية مثل حركة اليسار الديمقراطي وغيرها من الأحزاب الصغيرة.

رابعاً/ التحالفات السياسية في لبنان:

تقوم التحالفات السياسية في لبنان على حاجة كل طرف من أطراف السلطة من حقائب وزارية أو مشاريع أو صفقات اقتصادية، وليست على برامج سياسية تتعلق بمصالح الوطن، هذه التحالفات توصف في الكثير من الأحيان بأنها ذات طابع شخصي، وبالتالي تضعف العملية السياسية، لأنها تتعلق بالمصالح وليست بالبرامج، وهذا يظهر واضحا في تحالف الخصوم التقليديين مع بعضهم، كما إن هذه التحالفات متغيرة

وغير مستقرة، كونها أقرب إلى التفاهمات منها إلى التحالفات، ولأنها تفتقر إلى الرؤية السياسية.

وأبرز التحالفات التي عرفها لبنان التحالف بين الحزب الوطني الحر بزعامة العماد ميشال عون وحزب الله بزعامة حسن نصر الله سنة 2006م، وذلك من خلال حصول حزب الله على غطاء مسيحي في ما يتعلق بعدم تسليم سلاحه في مقابل وصول ميشال عون إلى الرئاسة، إضافة إلى تفاهمات حصلت بين تيار المستقبل وبين الحزب الوطني الحر، وتعتبر المصالحة بين ميشال عون وسمير جعجع في عام 2016م من العلامات المهمة في تاريخ لبنان الحديث، نظرا للعداء الذي كان بينهما والذي وصل إلى درجة الحرب عام 1990م (اسطيح، 2018)، ويمكننا تجسيد التحالفات الحديثة التي شهدتها الساحة اللبنانية في تحالفين أساسيين هما:

1. تحالف 14 آذار: تأسس هذا التحالف عام 2005م، ويتكون من أكبر الأحزاب السياسية التي وقفت ضد التواجد السوري في لبنان، خصوصاً بعد اغتيال رفيق الحريري، ويلقى هذا التحالف التأييد من الدول الغربية مثل فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى السعودية ومصر، وذلك لاعتبارات تتعلق بالموقف من حزب الله وإيران وسوريا، ومن أهم أهدافه المطالبة بتنفيذ القرار رقم 1559 بخصوص المحاكمة الدولية المتعلقة بمقتل رفيق الحريري، وأيضاً الدعوة لإقامة دولة القانون والمؤسسات، وأبرز أطرافه تيار المستقبل، وحزب القوات اللبنانية، وحزب الكتائب اللبنانية، ولقاء قرنة شهوان، وحركة اليسار، وحركة التجدد وغيرهم، ويملك هذا التحالف 48 مقعدا من أصل 128 في مجلس النواب اللبناني (ماجد، 2006).

2. تحالف 8 آذار: هو تحالف تأسس عام 2005م بعد اغتيال رفيق الحريري وخروج الجيش السوري من لبنان، وهو تيار مؤيد للجيش السوري، ولدور سوريا في لبنان، وقد تكون هذا التحالف رداً على تيار 14 آذار المناهض للوجود السوري في لبنان، ويضم التيار كل من حزب الله وحركة أمل والتيار الوطني الحر والحزب الديمقراطي اللبناني وغيرها من الأحزاب ذات البعد القومي والاشتراكي، ويملك 72 مقعداً في مجلس النواب من أصل 128، متفوقا على تيار 14 آذار، ويملك التيار الوطني الحر أغلبها 29 مقعدا، وحركة أمل 16 مقعد، وحزب الله 13 مقعدا، والبقية موزعة على بقية أعضاء التحالف(ماجد، 2006).

هذه التحالفات التي تنطلق من مشاريع خاصة وفق اللعبة السياسية، هي في الحقيقة أدوات لأطراف إقليمية، جعلت من لبنان ساحة لتصفية حساباتها وأجندتها السياسية، مما ساهم في خلق جملة من المعضلات والأزمات التي أضعفت الدولة وجعلتها أسيرة التجاذبات الطائفية على حساب مصلحة الوطن والمواطن.

المطلب الثاني/ الأزمات المترتبة عن تطبيق النظام الطائفي في لبنان

يأتي تناول أزمات الدولة اللبنانية وتوضيح علاقتها بتبني النظام الطائفي، كمحاولة لطرح نظرية أو رؤية ربما تساهم في تفسير المعضلات المرتبطة بظاهرة الدولة الطائفية ومعضلات غيرها من الكيانات المشابهة كالدول المبنية على التعددية الدينية أو الأيديولوجية أو القبلية ..الخ، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الأزمات المراد طرحها في هذه الدراسة لا تنفرد بها الدول القائمة على النظام الطائفي فقط؛ فهي يمكن أن تنشأ في أي نظام سياسي ولأسباب متعددة.

وقبل الحديث عن هذه الأزمات، سنعرج قليلا للحديث عن مفهوم الديمقراطية التوافقية ودورها في ترسيخ النظام الطائفي في لبنان.

الديمقراطية التوافقية (الطائفية) وآليات تطبيقها في لبنان:

لقد جرى تداول مصطلح الديمقراطية التوافقية في المؤلفات الأوروبية التي تتحدث عن الدول ذات التنوع الاجتماعي مثل بلجيكا وهولندا الشمالية والنمسا وسويسرا وايرلندا الشمالية، ثم انتقل هذا المفهوم إلى دول الجنوب مثل لبنان والعراق وماليزيا، وتسمى أحياناً بالديمقراطية النسبية، وتعرف الديمقراطية التوافقية بأنها: الحكم عبر ائتلاف واسع من الزعماء السياسيين، من كافة الجهات الفاعلة في المجتمع التعددي (إبراهيم، 2022).

ويعد لبنان أنموذجا للديمقراطية التوافقية، لأنه مؤلف من مجموعات طائفية لا تشكل أي منها أغلبية ساحقة؛ بل هي مجموعات من الأقليات، منها الكبيرة ومنها الصغيرة، الأمر الذي أدى إلى أن تكون آلية الحكم توافقية، لتسيطر بذلك الطوائف على مفاصل الدولة بما يحقق مصالحها على حساب المصلحة العامة، حيث تسيطر على الجهاز البيروقراطي للدولة عناصر غير رسمية تتمثل في الكيانات الدينية والطائفية، وبعض العائلات التي تمثل رموز الطوائف المهيمنة على الحياة السياسية في لبنان، مستندة في ذلك إلى نصوص الدستور التي تنص بشكل واضح على المحاصصة الطائفية عند توزيع المناصب السياسية (رمضان، 2020).

وعلى الرغم من الاستقرار النسبي الذي شهده لبنان، بسبب الائتلاف الواسع الذي يضم معظم الطوائف، والفيتو المتبادل بين الطوائف في عملية صناعة القرار داخل السلطات السياسية، والاستقلال الطائفي من خلال قانون الأحوال الشخصية (إبراهيم، 2022)، فإن الديمقراطية التوافقية التي تم تطبيقها في هذا البلد شابها الكثير من العيوب التي ساهمت في ترسيخ النظام الطائفي وتعزيز الانقسامات الداخلية، الأمر الذي ترتب عليه جملة من الأزمات لعل أبرزها ما يلي:

أولاً/ الأزمة الأمنية:

شهد لبنان أزمة أمنية تمثلت في تزايد أعداد جرائم الاغتيالات السياسية، وشهد أيضا انفلاتا أمنيا كبيرا بسبب عدم قدرة الدولة على احتكار السلاح، الأمر الذي يمكن تفصيله فيما يلي:

1/ جرائم الاغتيالات: إن لبنان كان ولا يزال مسرحا للعديد من الاغتيالات السياسية، بسبب طبيعة الصراعات السياسية داخل المجتمع اللبناني، وقربه من منطقة الصراع الرئيسة في الشرق الأوسط المتمثلة في فلسطين، إضافة لاعتبارات عربية وإقليمية أخرى، إن الاغتيالات السياسية من العلامات البارزة في تاريخ لبنان السياسي، فقد حصدت هذه الاغتيالات عبر تاريخه عددا من الرموز السياسية والطائفية من رؤساء جمهورية ورؤساء حكومات أثناء وجودهم في الحكم، كما طالت العديد من النواب والسياسيين ورجال الدين، حيت كانت تتبادل الاتهامات، في من كان وراء كل اغتيال، وكانت هذه الاغتيالات تؤدي احيانا إلى تغيير في خارطة التحالفات السياسية على الساحة اللبنانية، ولعل أبرز هذه الاغتيالات اغتيال رئيس الوزراء" رياض الصلح" سنة1951م، واغتيال "كمال جنبلاط" رئيس الحركة الوطنية سنة 1977م، واغتيال "بشير الجميل" سنة 1982م، واغتيال "رشيد كرامي" سنة 1987م (الجزيرة، 2012).

وفي سنة 1989م تم اغتيال كلا من مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ "حسن خالد" والرئيس اللبناني المنتخب "رينيه معوض" بعد تسلمه منصبه بمدة وجيزة، لكن الاغتيالات في لبنان أخذت منحا متصاعدا بدءا من اغتيال رئيس الوزراء الأسبق" رفيق الحريري" في عام 2005م بانفجار ضخم في منطقة سان جورج في بيروت، حيث قتل في الانفجار تسعة عشر شخصا، وألقيت المسؤولية على بعض الأطراف الداخلية وحلفائهم الإقليميين، الأمر الذي أدى إلى تغير المشهد السياسي في البلاد وبروز قوى طائفية أصبحت من أقوى

الأطراف الفاعلة في المعادلة السياسية اللبنانية الحالية، لعل أبرزها حزب الله المسلح ذو التحالفات المحلية والإقليمية (الجزيرة نت، 2012).

استمر مسلسل الاغتيالات السياسية مستهدفا العديد من الرموز السياسية والتي منها مقتل الأمين العام السابق للحزب الشيوعي اللبناني "جورج حاوي" عام2005م، واغتيال مدير العمليات في الجيش اللبناني اللواء" فرنسوا الحاج" في انفجار ضخم بمنطقة بعبدا في أول استهداف للمؤسسة العسكرية عام 2007م، وغيرها من الاغتيالات التي ساهمت في عدم استقرار النظام السياسي اللبناني، ما أدى إلى حالة انقسام حاد بين المسؤولين اللبنانيين، وانسحاب عدد من الوزراء من الحكومات المتعاقبة، كما تضرر النظام الاقتصادي من خلال انخفاض قيمة العملة اللبنانية، وزيادة العرض وقلة الطلب على السلع، وتراجع الصادرات، وتحويل رؤوس الأموال إلى الخارج، خصوصا بعد عملية الاغتيال التي طالت رئيس الوزراء "رفيق الحريري" عام 2005م (إبراهيم، 2022).

2/ الانفلات الأمني وانتشار السلاح: من سمات الدولة الفاشلة الانفلات الأمني وعدم احتكار الدولة للسلاح، وهذا الأمر ينطبق على الدولة اللبنانية؛ فالسلاح تملكه أطراف أخرى إلى جانب أجهزة الدولة، على الرغم من أن اتفاق الطائف الذي أنهى الحرب الاهلية 1975م، حثَّ كل الأطراف على تسليم أسلحتها، لكن لم يتم تنفيذه بشكل كامل؛ فحزب الله وبغض النظر عن أهدافه وما يطرحه في خطابه السياسي من أنه يمثل المقاومة، وأن هدفه هو حماية لبنان وسيادته، إلا أن عدم تسليم سلاحه للدولة شكَّل حالة من الانقسام بين النخب السياسية اللبنانية، باعتبار أنه اشبه بسلاح الميليشيا، وقد كاد هذا السلاح أن يؤدي إلى حرب أهلية ثانية عام 2008م، لولا تدخل بعض الأطراف العربية، ونظرا لأن هذا السلاح يخص حزب طائفة تمثل أحد أطراف الترويكا الحاكمة في لبنان؛ فإن ذلك سيؤثر على التوازن الطائفي في لبنان، إضافة إلى أن هذا السلاح أدخل لبنان في تجاذبات سياسية مع أطراف إقليمية دون أن يكون هناك قرار سياسي رسمي من الحكومة اللبنانية، مثل التدخل في سوريا والعراق.

كما شكل سلاح المخيمات قيدا على الدولة اللبنانية، فالقوى الأمنية اللبنانية لا تستطيع الدخول إلى هذه المخيمات بحكم تواجد الفصائل الفلسطينية التي تتولى إدارة المخيمات (سلامة، 2010). والإشكالية الأخرى هي أن الأجهزة الأمنية موزعة حسب ولائها الطائفي؛ فالأمن العام للشيعة، ومخابرات الجيش للمسيحيين، والأمن الداخلي للسنة، مع ملاحظة أن الأجهزة تضم موظفين من كل الطوائف، ولكن كل جهاز يقوم بدور أكثر فاعلية إذا كان الموضوع الأمني يتعلق بطائفته، الأمر الذي أضعف قدرات الدولة الأمنية، في ظل غياب عقيدة واحدة لكافة الأجهزة الأمنية والجيش، وهو ما يعد سمة من سمات الدولة الطائفية.

ثانياً/ الأزمة الاقتصادية والمالية: يعاني لبنان من أزمة اقتصادية ومالية معقدة ومركبة، تعود أسبابها إلى طبيعة النظام السياسي الطائفي وإلى دور زعماء الطوائف في هذه الأزمة، ولعل أبرز المشاكل الاقتصادية والمالية التي يعانيها لبنان أزمة ضعف الاقتصاد اللبناني وانهيار قيمة الليرة اللبنانية، إضافة إلى أزمة هروب رأس المال الأجنبي، والبطالة، وارتفاع الدين العام(أبو مصلح، 2017) ؛ حيث يعتبر لبنان من أكثر بلدان العالم من حيث نسبة الدين إلى حجم الناتج المحلي، وحسب بيانات تقرير جمعية المصارف اللبنانية، إن الدين العام الخارجي بلغ 91 مليار دولار نهاية سنة 2019م، وترجع هذه الأزمة إلى عدة أسباب لعل أبرزها يتمثل في انتشار الفساد الإداري والمالي، وفيما يلي تفصيلا لذلك:

1/ الفساد الإداري:

الفساد مصطلح متداول في كل الدول، ويعرَّف بأنه "استغلال الموظف للسلطة أو الوظيفة أو العمل بهدف تحقيق مكاسب أو منافع غير قانونية"، كما عرَّفته منظمة الشفافية الدولية بأنه "استغلال السلطة لتحقيق منفعة خاصة"، وهذه السلطة قد تكون في القطاعين العام أو الخاص، والمنفعة الخاصة يمكن أن تكون لمصلحة من يمارس الفساد أو لأصدقائه أو زبائنه (منظمة الشفافية الدولية، 2020).

وفي هذا الإطار يمكن القول إن لبنان يدار بسياسات إدارية واقتصادية ونقدية خاطئة شوهت الاقتصاد اللبناني، نظرا لمرجعيتها الطائفية القائمة على نظام المحاصصة وإرضاء الطوائف، وذلك من خلال التوسع في التوظيف الحكومي وتوزيع المناصب السيادية والهيئات الإدارية على الطوائف المتنفذة في لبنان.

إنّ تفشّي الفساد في لبنان وبحسب منظمة الشفافية الدولية يعود إلى فقدان الثقة في النظام اللبناني، وإلى عدم التمكّن من بسط سلطة القانون، لأنّ شرعية الدولة مهدّدة، وإنّ تقاسم السلطات يروّج لفاعلية النخب السياسية الطائفية التي تعمل بحسب أجندة مصالحها الخاصة، كما أنّ تفشي ظاهرة الفساد أدّى إلى إضعاف الاستثمارات الأجنبية، خصوصاً أنه لا توجد أيّة سياسات اقتصادية تعتمدها الحكومات لتخفيض الضرائب وتشجيع الاستثمارات، ولا ننسى السياسات المتبعة في إعطاء العقود للشركات التي تدفع الرشى وليس للتي تقدّم العروض الأفضل (خليل، 2022).

ولعل خير مثال على توزيع الهيئات والمؤسسات الاقتصادية على الطوائف في لبنان، هو أن مناصب وزير المالية ومدير المطار ومدير مرفأ صيدا تخضع جميعها لنفوذ الطائفة الشيعية، ومناصب محافظ البنك المركزي ووزير الاتصالات ومدير مرفأ جبيل ومدير كازينو لبنان الذي له أهمية تاريخية واقتصادية تخضع لنفوذ الطائفة المسيحية، ومناصب وزير الطاقة ومدير عام النقل البري والبحري في وزارة النقل ومدير مرفأ بيروت تخضع لنفوذ الطائفة السنية، وغيرها من المحاصصة العرفية الغير منصوص عليها في الدستور اللبناني، فالدستور نص على المناصفة في الوظائف بين المسلمين والمسيحيين وتدوير جميع المناصب عليهما و لم ينص على المحاصصة وتثبيت المناصب عند الطوائف.

لقد ترتب على هذا التوزيع الطائفي للمناصب الاقتصادية ظهور مؤشرات خطيرة تدل على انتشار الفساد الإداري، الأمر الذي أرهق قدرات الدولة المالية، إلى جانب الآثار المترتبة على هذا التوظيف من ترسيخ الولاء الإداري لصالح زعماء الطوائف على حساب المدير المباشر أو الدولة نفسها، الأمر الذي زاد من تعميق الأزمة الاقتصادية في هذا البلد المنهار.

إن ركوب لبنان موجة الاتجاه الإقليمي والعالمي أدى الى إضعاف دور الدولة وإطلاق يد اقتصاد السوق وبموازاة غياب أي ضوابط جعل من لبنان "دولة ضعيفة"، لاسيما في ظل ضعف وتفكك المؤسسات والسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، في مقابل ذلك استمرت المصالح الاقتصادية الكبرى، لاسيما تلك التي تستفيد من السلطة ومن غياب الرقابة، فنشأ ما يسمى بالاقتصاد الزبائني من خلال تمركز المصالح الأساسية وسيطرتها على الدولة وقرارها وعلى المؤسسات والاقتصاد والسوق، وبالتالي بات لأصحاب المصالح الخاصة القدرة على صياغة القوانين بما يتناسب مع مصالحهم، وبهذا الجو العام دخلت عمليات الخصخصة في كافة الدول العربية ومنها لبنان وسط غياب للرقابة والمحاسبة، الأمر الذي فتح باب الفساد على مصراعيه (حسن، 2022).

وعندما اندمجت المصالح الاقتصادية في لبنان بالقرار السياسي، أصبحت كافة القرارات السياسية تأخذ بعين الاعتبار المصالح الاقتصادية، خاصة في السنوات العشر الاخيرة

عندما بات مجلس النواب عاجزا عن اتخاذ القرارات، ورئاسة الجمهورية غائبة، ومجلس الوزراء مبني على الصيغة التوافقية، بمعنى أن مجلس الوزراء بات صورة مصغرة عن مجلس النواب وكافة الكتل النيابية ممثلة فيه، وبالتالي فإن مجلس النواب والحكومة باتا سلطة واحدة معطلة، إضافة إلى تعطل السلطة القضائية، وتحديدا القضاء المالي، بسبب تحكم فئة صغيرة من اصحاب المصالح في مؤسسات البلد واجهزته، وعندما تتضارب مصالح أصحاب القرار تظهر الأزمات إلى الواجهة، وعلى رأسها أزمة الفساد، إذ ليس هناك من مرفق عام أو قطاع في البلد إلا وخاضع لمنطق المحاصصة بدءاً من الكهرباء مروراً بالنفايات وصولاً الى الاتصالات وكافة القطاعات الأخر (حسن، 2022).

وبحسب مؤشر مدركات الفساد لعام 2020 الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية، سجّل لبنان تراجعاً ملحوظاً في مرتبته حيث احتل لبنان المرتبة 149 عالمياً من أصل 180 دولة يقيسها المؤشر، مقارنة بمرتبة 138 من أصل 180 دولة لعا 2019، متراجعاً 11 مرتبة بين الدول، هذا التراجع يشير إلى عجز الدولة اللبنانية ومؤسساتها على معالجة قضايا الفساد، وعلى الرغم من الاحتجاجات الشعبية المتتالية التي تدعو إلى الإصلاح ومحاربة الفساد والفقر، إلا أنه لم تبدأ أي تحقيقات فعلية، و لم يخضع أي مسؤول عام للمحاكمة، إضافة إلى ذلك لا تزال التحقيقات جارية بشأن انفجار مرفأ بيروت في أغسطس 2020م، حيث تم توجيه اتهامات إلى بعض كبار المسؤولين فيما يتعلق بالانفجار، إلا أنه لا تزال المساءلة محدودة، ولا تزال المحاكم تفتقر إلى الاستقلالية، على الرغم من القوانين الجديدة التي سنها البرلمان لتعزيز القضاء ومعالجة قضايا استرداد الأصول، أضف إلى ذلك إنه على الرغم من اعتماد قانون لإنشاء هيئة وطنية لمكافحة الفساد، فإن هذه الهيئة المتخصصة لم تخرج إلى النور بعد (عرب بوست، 2020) .

كل ذلك جعل من لبنان واحداً من البلدان التي وضعتها منظمة الشفافية الدولية على لائحة "بلدان تحت المجهر"، فقد كشف تقرير "الشفافية الدولية" بأن لبنان الأول عربيا في دفع الرشى والواسطة، وأكد التقرير على أن أكثر من ثلث المواطنين، يقومون باستغلال العلاقات الشخصية، أو ما يعرف بالواسطة، للحصول على الخدمات التي يحتاجون إليها، و41٪ من الأشخاص دفعوا رشاوي لتسيير معاملاتهم، فيما لجأ 54٪ منهم إلى الواسطة من أجل الحصول على الخدمات العامة (منظمة الشفافية الدولية، 2020).

مما سبق يمكننا القول إن الفساد يكمن في طبيعة النظام الطائفي والمحاصصة، فالنظام الطائفي في لبنان يقسم المجتمع عامودياً بدل من ان يكون الانقسام اجتماعيا يضم الفقراء وذوي الدخل المحدود من كافة الطوائف في مواجهة الأغنياء من كافة الطوائف، وبالتالي يصبح كل زعيم وصيّ على مذهب معين هو صاحب القرار السياسي والاقتصادي والملفات المعيشية وكافة جوانب الحياة، وهو من يتحكم بكيفية توزيع الحصص والمنافع في الطائفة، من هنا يصبح من المحتم اعادة انتاج السلطة من خلال التجديد لكل زعيم طائفي في توليه الحكم، لأن مصلحة المواطن باتت مرتبطة بزعيم طائفته، إضافة إلى أن طبيعة السلطة أعطت الزعماء الطائفيين الصلاحيات التامة (حسن، 2022).

ثالثاً/ أزمة الهوية والمواطنة: إن أشد المشكلات خطورة والكامنة وراء المأزق اللبناني هي مشكلة غياب هوية قومية، حيث يذكر لوسيان lucien.pye.في كتابه "نواحي التطور السياسي" بان سيرورات التطور السياسي تنطوي على خمسة أزمات ينبغي التصدي لها ومعالجتها بنجاح، منها أزمة الهوية (خوري، 1990).

لقد قامت الدولة اللبنانية الحديثة على أساس الكونفدرالية الطائفية، حيث أصبح لكل طائفة زعامتها التي تدعي الولاء لأبنائها فحسب، وهم في الحقيقة زعماء للبلاد، ويلعب هؤلاء أدوارا مهمة من خلال تقديم الخدمات لاتباعهم بفضل مركزهم داخل مؤسسات صنع القرار، سواء كان ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة انطلاقا من مبدأ الولاء الذي بات يشكل في الوقت ذاته مسألة الهوية (خوري، 1990).

ولعل أبرز الأشياء اتي عمقت من أزمة الهوية هو طبيعة النظام التربوي في لبنان، فهذا النظام بات أسيرا للطائفية منذ تحويل لبنان الكبير الى الجمهورية اللبنانية سنة 1926 م، حيث نص الدستور اللبناني في مادته العاشرة" على أنه يجوز للطوائف الدينية إنشاء مدارسها الخاصة والإشراف عليها وإدارتها"، وكان من نتائج هذه السياسات أن حدث استقطاب حاد بين الطوائف اللبنانية، حيث اتجه بعضها إلى المدارس الخاصة التابعة للطوائف، والبعض الآخر اتجه إلى المدارس الحكومية، الأمر الذي أدى إلى التفرقة والتمييز، وأيضا إلى افتقاد التنشئة السياسية التي تدعم الولاء للدولة وتدعو إلى نبذ الولاء الطائفي (خوري، 1990).

كما جاء قانون الأحوال الشخصية ليعكس غياب الهوية الواحدة للمواطن اللبناني؛ فالقانون يفرض على المواطن تسجيل هويته الطائفية منذ ولادته، كما يجب أن تتضمن البطاقة الشخصية اسم الطائفة، حتى يطبق عليه قانون الاحوال الشخصية الخاص بطائفته، من هنا اكتسب المواطن اللبناني هويتين، الهوية العامة مصدرها الجنسية، والهوية الخاصة مصدرها الطائفة التي ينتمى إليها، الأمر الذي ساهم في طمس الانتماء للهوية الوطنية، وبذلك رسخ قانون الأحوال الشخصية في لبنان المحاصصة الطائفية، وساهم بشكل كبير في عدم وجود قانون مدني عام يعبر عن الهوية المدنية لكل مواطن لبناني (خالد، 2013).

رابعاً/ صعوبة إصلاح النظام السياسي الطائفي:

مع اتساع الشكاوى من مظالم الطائفية والأزمات التي ارتبطت بها، اتسعت الأصوات التي تدعو إلى أبعاد الطائفية على حرم السياسة وإقامة دولة مدنية تقوم على المواطنة والمساواة، وقد دعا اتفاق الطائف إلى إلغاء الطائفية، لكن هناك عدة اشكاليات تجعل من الصعوبة الغاء النظام الطائفي، منها ما يتعلق بطبيعة النظام السياسي نفسه، الذي رسخ سيطرة القوى الطائفية على مفاصل السلطة، إضافة الى التركيبة البنيوية للطوائف نفسها، المتمثلة في سيطرة عائلات اقطاعية على كل طائفة ترى في استمرار النظام الطائفي استمرارا لمصالحها.

إضافة إلى ما سبق نلاحظ توظيف الحرب الاهلية 1975م ونتائجها في الوقوف ضد أي عملية اصلاح، من خلال التلويح بأن انهيار النظام السياسي الطائفي يعني العودة للحرب، وإن المطالبة بالإصلاح تعني العودة إلى المربع الأول حيت الفوضى والقتل على الهوية، وهذا مبرر مرتبط بالنظام الطائفي نفسه وجزء من مشروعيته واستمراره، وهناك أسباب أخرى تجعل إلغاء الطائفية من الصعوبة تحقيقه، منها انتهاك الطائفية لأدق تفاصيل الحياة اللبنانية، إلى جانب ضغوطات سياسية على الصعيدين الإقليمي والدولي تهدف بقوة إلى ابقاء الطائفية (أرزوني، 1997).

إن الإصلاح والتغيير في الدولة الطائفية اشبه بالتعديل في دستور جامد في الدول التقليدية، لأنه من سمات الدولة الطائفية وعنصر من عناصر استمرارها، بالتالي تشكل صعوبات الإصلاح والتغيير أهم الازمات التي تقف عائق امام رغبة الشعب والنخب الوطنية اللبنانية في التغيير.

خامساً/ أزمة التدخلات الأجنبية:

عندما تقوم الدولة على نظام المحاصصة الطائفية، وتصبح الطائفية نهج وعمل وسياسة دولة، خصوصا في ظل وجود

صراعات وحروب داخل الدولة أو في الدول المجاورة، في هذه الحالة تصبح التدخلات الإقليمية والدولية مسألة وقت ليس أكثر، فالتدخلات الإقليمية والدولية تأتي عندما تكون الدولة في حالة عدم استقرار، ويكون هناك صراع بين مكوناتها يصل إلى درجة الصدام المسلح، والتدخل يكون في الأغلب بحجج وذرائع لدى الطوائف التي تستدعي الأطراف الإقليمية والدولية من أجل نجدتها في مواجهة الأطراف الأخرى، وفي الغالب يهدف التدخل الخارجي إلى تحقيق مصالحه الغير معلنة، أي بعكس ما يقال في وسائل الاعلام والمحافل الدبلوماسية، ويكون التدخل احيانا بصورة مباشرة مثل التداخل العسكري، أو غير مباشرة عن طريق أجهزة المخابرات وأجهزة الإعلام، أو باستخدام الدعايات الإعلامية، او القيام بأعمال تخريبية في الدولة المستهدفة، او اغتيال بعض الشخصيات والقيادات السياسية، وذلك من أجل السيطرة على مفاصل الدولة، وهذا التدخل عادة ما يطال الأنظمة القائمة على النظام الطائفي التي تفتقر إلى الديمقراطية وتداول السلطة ودولة القانون والمؤسسات.

إن الدولة الطائفية التي تقوم على توزيع السلطة على أساس طائفي لا على أساس المواطنة وتكافؤ الفرص، غالبا ما تكون دولة منقسمة، تتصارع فيها القوى السياسية لا على أساس برامج سياسية محددة، بل وفق نزعات طائفية تجعل هذه الدولة عرضة للأطماع والتدخلات الخارجية (حمو، 2020).

ويعتبر لبنان من أكثر دول المنطقة من حيث التدخلات الخارجية، وأحد أهم مسارح الصراع الإقليمي والدولي، وقد نشأت هذه التدخلات في لبنان قبل الاستقلال عندما كان لبنان تحت حكم الدولة العثمانية، ويعد التدخل الفرنسي أبرز تلك التدخلات.

وقد كانت الطوائف على مر تاريخها مرتبطة بأطراف أجنبية اقليمية ودولية لعبت دورا كبير في تكوينها واستمرارها في المشهد، ولعل آثارها واضحة على طبيعة النظام السياسي اللبناني وتعامله مع الأزمات المختلفة التي تعرض لها، لقد ارتبطت الطوائف اللبنانية بمرجعيات خارجية عدة؛ فالموارنة المسيحيون مثلا، كانوا يميلون عبر تاريخهم نحو الغرب، وميزوا أنفسهم كطائفة تتطلع إلى فرنسا باعتبارها الأم الحنون وإلى الثقافة الفرنسية كمثلهم الأعلى، حتى أصبحت اللغة الفرنسية في الدستور اللبناني، وبقيت فرنسا الراعية الدائمة لكل مؤتمرات الدعم المالي، وكذلك الدعم العسكري للجيش اللبناني وقيادته، من جهة أخرى، أصبح الشيعة وعلى رأسهم حزب الله يشكلون امتدادا لسياسة إيران في المنطقة وطرفا في المعادلة الإقليمية، أما المسلمين السنة فكانت المملكة العربية السعودية أبرز حلفائهم، كل هذه التدخلات ساهمت بشكل كبير في تعميق الطائفية واضعاف قدرات الدولة، وارتهان القرار السياسي اللبناني لدوائر خارجية، الأمر الذي يعد نتيجة طبيعية للدولة الطائفية وآليات إدارتها وصناعة القرار فيها، الذي تلعب فيه التدخلات الأجنبية دورا كبيرا (إبراهيم، 2022).

الخاتمة

تطرقت الدراسة لموضوع الطائفية وما ترتب عنها من أزمات داخل الدولة اللبنانية، وذلك من خلال مطلبين، تناول الأول الجذور التاريخية للطائفية في لبنان وتقسيماتها الديمغرافية والسياسية، والمراحل التي مرت بها منذ الدولة العثمانية، كما تناول التركيبة السكانية وطبيعة النظام السياسي اللبناني والحياة الحزبية وتكتلاتها، أما المطلب الثاني فتناول الأزمات التي ترتبت عن تطبيق النظام الطائفي في لبنان، مثل الأزمة الأمنية المتمثلة في انتشار جرائم الاغتيالات والانفلات الأمني وانتشار السلاح، والأزمة الاقتصادية والمالية المتمثلة في الفساد

الاداري والمالي وانهيار قيمة العملة اللبنانية، وأزمة الهوية والمواطنة، وأزمة إصلاح النظام السياسي الطائفي، وأزمة التدخلات الأجنبية.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1/ كان للدول الأجنبية دورا محوريا في تقسيم لبنان إلى منطقتين، شمالية للمسيحيين وجنوبية للمسلمين، وقد برز حجم التدخل والانحياز للدول الأوروبية في الشأن اللبناني، وأصبح هذا الدور أكثر فاعلية خلال مرحلة الانتداب الفرنسي سنة 1919م.

2/ استمرت سياسة التدخل الاجنبي إلى سنة 1943م، عندما تم الإعلان عن الميثاق الوطني بين اللبنانيين، الذي رسخ الطائفية وفق نظام المحاصصة، وتوزيع السلطات بين الطوائف، وظل هذا النظام يحكم الدولة اللبنانية إلى الآن.

3/ ساهم الميثاق الوطني في نشوب الحرب الاهلية سنة 1975م، التي ظل شبحها يخيم على المشهد السياسي، وفي الذاكرة الشعبية، ويقف ضد أي محاولة لإصلاح النظام الطائفي او إلغاؤه، ويمنع إجراء أي محاولة لإجراء أي إحصاء رسمي لعدد السكان خوفا من احداث أي تغير في التوازنات الطائفية القائمة.

4/ إن أي متتبع للتركيبة السياسية اللبنانية يلاحظ وجود ثلاثة مستويات من الطوائف في لبنان، تختلف من حيث تأثيرها ونفوذها على المشهد السياسي وموقعها في السلطة، المستوى الأول: الطائفة المارونية والسنية والشيعية، وهي تسيطر على مفاصل الدولة الرئيسية، المستوى الثاني: طائفة الروم الأرثوذكس والروم الكاثوليك والطائفة الدرزية وهي اقل سيطرة، المستوى الثالث: هناك حوالي عشرة طوائف صغيرة اثنية مرتبطة ببعضها، مثل الأرمن والكلدان وغيرها.

5/ تنقسم الأحزاب السياسية إلى قسمين، الأول يتمثل في أحزاب الطوائف المسلمة مثل الأحزاب السنية والأحزاب الشيعية، والثاني يتمثل في أحزاب الطائفة الدرزية، وأحزاب الطوائف المسيحية، مثل حزب القوات اللبنانية وحزب الكتائب اللبنانية.

6/ تنقسم التحالفات السياسية في لبنان إلى قسمين، القسم الأول يتمثل في تحالف 14 آذار الذي تأسس عام 2005م، ويتكون من أكبر الأحزاب السياسية التي وقفت ضد التواجد السوري في لبنان، خصوصاً بعد اغتيال رفيق الحريري، والقسم الثاني يتمثل في تحالف 8 آذار، وهو تحالف تأسس عام 2005م بعد اغتيال رفيق الحريري وخروج الجيش السوري من لبنان، وهو تيار مؤيد للجيش السوري، ولدور سوريا في لبنان.

7/ وجدت الدراسة أن الأحزاب السياسية اللبنانية هي في الحقيقة أحزاب طائفية، حتى وإن رفعت شعارات معاكسة، لأنها ولدت من رحم الطائفة ومعبرة عن تطلعاتها، إلى جانب أنها تقع تحت سيطرة العائلة الإقطاعية، التي تختزل الطائفة في نظام عائلي يقوم على توريث السلطة وكأنه نظاما ملكيا.

8/ إن طبيعة النظام السياسي اللبناني الطائفي أنتجت عدة أزمات خطيرة على المستوى السياسي، أبرزها افتقار النظام السياسي للشرعية، من خلال غياب المواطنة والمشاركة الفاعلة في العملية السياسية، التي اقتصرت على نخب طائفية تقليدية، إضافة إلى الأزمات المتكررة التي صاحبت عملية اختيار رؤساء السلطات الرئاسية، مثل رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة والوزراء، وأيضا الأزمات الأمنية مثل عملية احتكار السلاح، وتوزيع الجيش والأجهزة الأمنية على أساس طائفي.

9/ ترتب عن تطبيق الطائفية في لبنان استفحال الأزمة الاقتصادية والمالية، والتي من مظاهرها انهيار سعر الصرف وارتفاع نسبة البطالة وهروب رأس المال الأجنبي، وارتفاع الدين العام نسبة إلى حجم الناتج المحلي، وانتشار الفساد والرشوة، وذلك وفقا لتقارير منظمة الشفافية العالمية.

10/ أيضا من ضمن الأزمات الناتجة عن تبني النظام السياسي الطائفي أزمة الهوية، التي عكسها قانون الأحوال الشخصية، وقانون التعليم، مما أفقد المواطن اللبناني لهوية موحدة تعبر عن كل اللبنانيين.

11/ أدى ارتباط الطوائف اللبنانية بالدول الأجنبية إلى تسهيل عملية التدخل الخارجي في الشأن اللبناني، خصوصا فيما يتعلق بالتدخل الفرنسي أو التدخل الإيراني أو التدخل السعودي، الأمر الذي ساهم بشكل كبير في تعميق الطائفية، واضعاف قدرات الدولة، وارتهان قرارها السياسي للدوائر الخارجية المؤثرة، وهو ما يعد انتهاكا للسيادة اللبنانية وتهديدا لأمنها القومي.

12/ إن ما سبق ذكره من أزمات يجعل من الصعوبة بمكان إلغاء أو إصلاح النظام السياسي الطائفي الحاكم في لبنان، بسبب القوانين الداخلية والارتباطات الخارجية التي جعلت النظام اللبناني في حالة من الجمود السياسي السلبي.

وبالتالي، يمكننا القول إن النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة، شكلت في مجملها الإجابة عن سؤالها الرئيس وتساؤلاتها الفرعية التي تم طرحها في المشكلة البحثية.

توصيات الدراسة:

نظرا لأهمية الدراسة، وكونها تنطبق على الكثير من الدول العربية التي تعاني من الطائفية، سواء الدينية أو العرقية أو القبلية أو الجهوية، فإن ابداء جملة من التوصيات قد يساهم في حل الأزمة اللبنانية، وربما تستفيد منها بعض الدول التي تسير في اتجاه ترسيخ الطائفية بأشكالها المتعددة، وقد تكون ليبيا من بينها، الأمر الذي جعل الباحثان يوصيان بما يلي:

1/ يجب أن يصل الفرقاء اللبنانيون إلى قناعة مفادها: إن الوضع المأساوي الذي يشهده لبنان سببه اعتماد الطائفية كأساس لنظام الحكم في البلاد، ومن هذا المنطلق يجب إطلاق حوار وطني، بعيدا عن تدخل الدول الأجنبية، شعاره لبنان أولا، يهدف إلى استعادة وحدة الدولة والمحافظة عليها من التفتيت والانهيار.

2/ يجب تعديل القوانين التي تمنع إعطاء الفرصة لجميع مكونات المجتمع من تولى المناصب وخوض الانتخابات، وأن تجعل المشاركة السياسية والاجتماعية أساسها المواطنة وليست المرجعية الطائفية.

3/ ضرورة تحلي كافة السلطات اللبنانية بالشفافية، خصوصا فيما يتعلق بمصروفات كل من مجلس النواب والوزارات، وتشديد الرقابة على آليات صرف الأموال العامة، في محاولة لتقليل فرص استشراء الفساد الإداري والمالي، والإثراء غير المشروع.

4/ يجب إعادة النظر في قانون التعليم، وابعاد الطوائف عن التدخل في عملية التنشئة السياسية، وجعله من صلب اختصاص قنوات الدولة المختصة، حتى يصبح للبنانيون شعور بالمواطنة وهوية وطنية واحدة.

5/ ضرورة أن تطلع مؤسسات المجتمع المدني بدورها، خصوصا فيما يتعلق بالتوعية والرقابة على أداء المؤسسات العامة والخاصة بما يخدم الصالح العام ووحدة لبنان، وأن تفك ارتباطها بأي دول أجنبية مشبوهة.

6/ على الطوائف اللبنانية أن تعي بأن وجود السلاح خارج سلطات الدولة هو تهديد للوطن الذي تنتمي إليه، وبالتالي عليها أن تسلم أسلحتها للجيش وأن تبعده عن التجاذبات السياسية التي تحدث فيما بينها من حين لآخر، لأنه هو الحامي والضامن لاستمرار الديمقراطية التي يتوق إليها معظم اللبنانيون.

7/ لضمان عدم انهيار الدولة، يجب أن يكون القضاء مستقلا وقويا وعادلا، وقادرا على حسم الكثير من المخالفات

والانتهاكات التي يأتي على رأسها الفساد السياسي والإداري والمالي.

8/ يجب منع تأسيس أية أحزاب على أساس طائفي أو ديني أو قبلي، لأن ذلك يزيد من الفرقة وتفتيت الدولة اللبنانية.

9/ يجب على الطوائف اللبنانية أن تقتنع بأن إجراء التعداد السكاني مهم، وسيساعد الدولة اللبنانية على وضع سياسات عامة سليمة، هدفها خدمة الصالح العام وليس خدمة طوائف بعينها.

10/ ضرورة الابتعاد عن التحالفات السياسية التي تهدف إلى تحقيق المصالح الشخصية أو الطائفية، والتركيز على التحالفات التي تسعى إلى تقديم برامج لديها رؤية سياسية واستراتيجية تتعلق بمصالح الوطن الداخلية والخارجية.

قائمة المراجع

أولاً/ الوثائق:

تقرير منظمة الشفافية العالمية لسنة2020 م.

الدستور اللبناني لعام 1943م.

وثيقة الوفاق الوطني (اتفاق الطائف) لسنة 1989م.

ثانياً/ الكتب

أبو مصلح، غالب (2017م)، أزمة الاقتصاد اللبناني: الواقع والحلول، بيروت: دار الفارابي للنشر والتوزيع.

أرزوني، خليل (1997م)، إلغاء الطائفية في لبنان وفصل الطوائف عن الدولة، بيروت: مكتبة فلسطين.

أنيس، صايغ (1995م)، لبنان الطائفي، بيروت: دار الصراع الفكري.

بيضون، أحلام (2008م)، إشكالية السيادة والدولة: نموذج لبنان، بيروت: مطابع يوسف بيضون.

حمو، طارق (2020م)، الطائفة السياسية والتدخلات الإقليمية، ألمانيا: المركز الكردي للدراسات.

خوري، منير (1990م)، " ما هي علة لبنان؟"، بيروت: دار الحمراء للطباعة والنشر.

الصادق، علي (2007م)، ماذا تعرف عن حزب الله، ط2، بيروت: مكتبة الإمام البخاري.

قاطرجي، نهى (2019م)، طوائف لبنان والمشي فوق الاشواك، بيروت: مكتبة صيد الفوائد.

عامل، مهدي (2019م)، في الدولة الطائفية، بيروت: دار الفارابي.

فتوني، علي (2013م)، تاريخ لبنان الطائفي، بيروت: دار الفارابي.

الكيالي، عبد الوهاب (1985م)، موسوعة السياسة، بيروت: الموسوعة العربية للدراسات والنشر.

ماجد، زياد (2006م)، عن ربيع بيروت والدولة الناقصة، بيروت: دار النهار للطباعة والنشر والتوزيع.

المجذوب، محمد (2002م)، القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان، بيروت:

منشورات الحلبي الحقوقية.

المقداد، على سليمان (1999م)، لبنان من الطوائف إلى الطائف، بيروت: المركز العربي للأبحاث والتوثيق.

وليد، فارس (1979م)، التعددية في لبنان، لبنان: الكسليك.

ثالثا/ الدوريات:

إبراهيم، ناظم ذواق (2020م)، "التطورات السياسية في لبنان، دراسة في ضوء ديناميكيات الطائفية السياسية والديمقراطية التوافقية"، مجلة قضايا سياسية، العدد 61، السنة الثانية.

سلامة، عبدالغني (2010م)، "الاسلام السياسي في المخيمات الفلسطينية في لبنان" ، مجلة تسامح، رام الله: مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان ، العدد 30، لسنة 2010م.

رابعاً/ رسائل الماجستير والدكتوراه:

الإمام، يوسف الصديق (2015)، أثر الطائفية على الاستقرار السياسي في لبنان (2005 – 2015)، رسالة دكتوراه، السودان: جامع النيلين، كلية الدراسات العليا.

الجبوري، حمد حسن (2012م)، "حزب الكتائب ودوره السياسي 1970-1989"، رسالة ماجستير، جامعة تكريت .كلية التربية.

زايدي، أسامة (2017)، "الطائفية الدينية وأثرها على الاستقرار السياسي في الدولة ــ دراسة حالة لبنان"، رسالة ماجستير، الجزائر: جامعة العربي بن مهيدي، كلية القانون والعلوم السياسية.

مزابية، خالد (2013م)، "الطائفية السياسية وأثرها على الاستقرار السياسي – دراسة حالة لبنان"، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة فاصدي مريام، جزائر، ورقلة.

مكي، حفيظة، (2015م)، بعنوان "الحركات الطائفية في العالم العربي – دراسة حالة لبنان، رسالة ماجستير، جامعة 8 ماي 1945، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية.

خامسا/ الصحف والمواقع الإلكترونية:

اسطيح، بولا (2018)، صحيفة الشرق الأوسط، الثلاثاء، العدد 14602.

حسن، عزة الحاج (2016م)، ما هي أسباب الفساد في لبنان؟، https://www.imlebanon.org/2016/04/29/what-are-the-causes-of-corruption-in-lebanon/، تاريخ الدخول 2022/5/11م.

خليل، لور أبي (2018م)، الفساد في لبنان: الأسباب والتداعيات، صحيفة البناء اللبنانية، العدد 162072، تاريخ الدخول 2022/5/7م، https://www.albinaa.com-binaa.com/archives/article/162072

خيرالله، خيرالله (2020م)، نتائج الحرب اللبنانية المستمرّة.. منذ 45 عاما، صحيفة العرب اللندنية، https://kataeb.org/%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%A6%D8%AC-%D8%A7%D9%8%D تاريخ الدخول 2022/11/11م.

الدولية للمعلومات (2019م)، الإحصاء السكاني للجمهورية اللبنانية لسنة 2018م، https://ar-ar.facebook.com/infointl/posts/2539499982775649/ تاريخ الدخول، 2023/3/18م.

الشركة الدولية للمعلومات (2019م).https://monthlymagazine.com/ ، تاريخ الدخول2021/6/20م.

الصلح، رياض (1974م)، "أبطال الطائفية "، جريدة الشرق، العدد 2734، 20 يونيو.

عرب بوست (2020م)، الخطايا الأربع لزعماء لبنان التي أدت إلى انهيار اقتصاد البلاد، www.arabicost.net تاريخ الدخول 2021/8/21م.

غريب، حسن خليل (2022م)، النظام الطائفي السياسي في لبنان، موقع الحوار المتمدن، https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=776059، تاريخ الدخول 2023/3/18م.

موقع الجزيرة نت (2012م)، لبنان.. تاريخ من الاغتيالات السياسية، https://www.aljazeera.net/news/2012/10/20/20/10 %/، تاريخ الدخول، 2023/3/18م.